رئيس الجمهورية لدى حضوره حفل تكريم أوائل خريجي المعاهد الفنية والمهنية:

القوات المسلحة ستستوعب هذا العام 500 طالب من المهنيين والفنيين

قريباً سيتم الإعلان عن اكتشافات نفطية وغازية جديدة مهمة

صنعاء / سبأ:

حضر فخامة الرئيس /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس بقاعة الـ 22 من مايو للمؤتمرات الدولية والأنشطة الرياضية ومعه الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية حفل تكريم أوائل خريجي المعاهد الفنية والمهنية وكليات المجتمع للعام الدراسي 2007-2006م، والبالغ عددهم (6236) خريجا وخريجة موزعين على 81 تحصصاً في (64) مؤسسة تدريبية في (17) محافظة من محافظات الجمهورية.

جانب من الحضور

رئيس الجمهورية لدى حضوره حفل تخرج اوائل خريجي المعاهد الفنية والمهنية

وفي الحفل الذي بدأ بآي من الذكر الحكيم ألقى فخامة الأخ الرئيس كلمة هنأ فيها الخريجين والخريجات من المعاهد الفنية والمهنية وكليات المجتمع.. وقال:" إنها لوحة جميلة ورائعة هذه اللوحة الفنية باعتبارها عماد التنمية ومرتكزاتها وكما تحدثنا حول المعاهد الفنية والتقنية وكليات المجتمع والآن نجني ثمار ما رسمناه لهؤلاء الخريجين والخريجات البالغ عددهم (6236) خريجا وخريجة والذين سوف يلتحقون بسوق ا لعمل" .

وهنأ فخامة الاخ الرئيس أبناء شعبنا وامتنا العربية والإسلامية بقدوم شهر رمضان المبارك، سائلا الله ان يعيده علينا وعلى امتنا الإسلامية بالأمن والآمان والسلام.

وأكد رئيس الجمهورية الاهتمام بالتعليم الفني والمهني وقال " إننا في الوقت الذي نهتم فيه بالتعليم الفني والمهني لنتقدم بالشكر للاشقاء والاصدقاء الذين يدعموننا في هذا المجال وفي المقدمة المملكة العربية السعودية التي أسهمت في انشاء عدد من المعاهد الفنية والمهنية في بلادنا ، فنتقدم لهم بالشكر الجزيل ونرحب بكل من يدعمنا في هذا المجال الفني والتقني من الدول الشقيقة والصديقة" .

وتابع رئيس الجمهورية :" وعلى الحكومة مسح احتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي بحيث تكون عندنا عمالة ماهرة وراقية" .

واضاف:" وكما تحدثت مع الوزير المختص فإن الخريجين الذين تخرجوا في الاعوام الماضية أستوعبهم سوق العمل، ولم توجد في صفوفهم اية بطالة على الاطلاق.. وحث الحكومة على التوسع في انشاء مثل هذه المعاهد.. وقال:" على وزارة التربية والتعليم أن تدعم أنشطة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، بتحويل المعاهد العلمية ومعاهد المعلمين الى معاهد فنية. لافتا الى ان القوات المسلحة سوف تستوعب هذا العام 500 طالب من المهنيين والفنيين لقاعدة الاصلاح المركزي للقوات المسلحة لاحتياجها لمثل هذه العمالة المؤهلة.. مؤكدا ان كل الخريجين سيكونون مستوعبين في سوق العمل ومن لم يوفقوا في سوف العمل سنعمل على استيعابهم.

وقال الاخ الرئيس:" مثلما اهتممنا بالسدود والحواجز المائية والتي سجلت رقماً رائعا نهتم ايضا بالتعليم الفني والمهني ، ولقد تحقق في مجال السدود والحواجز المائية فقزة هائلة ورائعة في كل انحاء الوطن ومع ذلك نحن نحث على المزيد من انشاء مثل هذه السدود و الحواجز و الكرافانات و الأهتمام ايضا بالثروة السمكية فالثروة السمكية في الأعوام الماضية لم تحظ لدينا بالاهتمام الكبير ولكننا الأن نوليها اهتماما كبيرا، باعتبار الثروة السمكية ثروة متجددة لا تنضب وستكون البديل الحقيقي للنفط، وعلى قيادة وزارة الثروة السمكية الحفاظ على هذه الثروة من القرصنة و من الذين يقومون بالإصطياد العشوائي فهي ثروة لهذه الأمة فالثروة السمكية ستكون محل اهتمامنا مثلما اهتممنا بالنفط و الغاز ولدينا اكتشافات جديدة هذا العام في مجال الغاز و النفط سيتم الاعلان عنها ان شاء الله".

واضاف:" نرحب بكل الأستثمارات ومن اولويات الحكومة الأهتمام بالمستثمرين المحليين والأشقاء و الأصدقاء و تقديم كل التسهيلات لهم وبالنسبة الى الزوابع الأخيرة التي حدثت او تحدث لا تشكل اي عائق او قلق او خوف على وحدتنا الوطنية فهناك وعي جماهيرى كبير في كل المحافظات والتي تردد هنا او هناك ما هي الا فقاقيع يروج لها الإعلام الحزبي و الإعلام الخارجي وكل واحد يريد ان يعمل تصفية حسابات من خلال الإعلام.. لكن على ارض الواقع لا يشكل ذلك اي قلق او خطر على وحدتنا الوطنية" .

وكرر فخامة الرئيس في ختام كلمته تهانية القلبية للخريجين و الخريجات.

كما القى وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور ابراهيم عمر حجري كلمة، اشار فيها الى تزامن الاحتفال بتخرج دفع جديدة من منتسبي التعليم الفني والمهني، وتكريم أوائل خريجي المعاهد المهنية والتقنية وكليات المجتمع للعام الدراسي 2007-2006م، مع احتفالاتنا باعياد الثورة المباركة(سبتمبر واكتوبر ونوفمبر).. لافتا الى ما شهده التعليم الفني والتدريب المهني من تطورات في كافة مكوناته وعناصره، مواكبة للتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم وتحقيقاً للمزيد من المواءمة والتوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وكفايته المهنية وبين فرص العمل المتاحة في مختلف قطاعات العمل.

وقال حجري:" لقد تضاعف اعداد المعاهد الفنية والمهنية من ستة معاهد تتوزع على ست محافظات تشرف عليها المؤسسة العامة للتعليم الفني والتقني التابعة لوزارة العمل والتدريب المهني بداية التسعينات، إلى (65) مؤسسة تعليمية وتدريبية تنتشر في (17) محافظة من محافظات الجمهورية تتبع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني والتي أنشئت عام 2001م، فيما بلغ عدد المؤسسات التدريبية القائمة هذا العام 62 معهدا تقنيا وفنيا و خمس كليات مجتمع قادرة على استيعاب اكثر من 27 الف طالب وطالبة في مختلف المستويات للتعليم النظامي والموازي والمستمر، بالاضافة إلى اربعة مراكز لتعليم الفتيات، فضلا على التخصصات الجديدة المتمثلة في المختبرات وانظمة الاتصالات ونظم المعلومات والميكانيكا الالكترونية الى جانب تخصص اعداد المعلم التقني.. منوها بدور التعليم الفني في الدفع بعملية التنمية والأقتصاد الوطني إلى الأمام وإرتباطه بشكل مباشر بسوق العمل كونه المعني بتزويد السوق بالعمالة الفنية الماهرة وأهمية الفترة القادمة التي تتطلب تأهيل العمالة المحلية لسد احتياجات سوق العمل والاستثمارات التي تشهدها بلادنا خلال السنوات القادمة".

وقال:" وضعت القيادة السياسية هذا النوع من التعليم ضمن أولويات برنامجها الانتخابي حيث عملت الوزارة على وضع مصفوفة الإجراءات التنفيذية الخاصة بالبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية تشمل عددا من الأهداف الرامية إلى تطوير وتحديث التعليم الفني والتدريب المهني خلال الفترة 2009-2007م". لافتا الى المشاريع التي يجري تنفيذها في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، حيث بلغت المعاهد قيد التنفيذ 45 معهدا بتمويل حكومي 100 في المائة وبتكلفة اجمالية 17 مليارا و738 مليونا و227 ألف ريال ، بالاضافة إلى 18 مشروعا معتمدا في موازنة 2007م بتكلفة اجمالية تسعة مليارات و عشرة ملايين ريال ، فيما ما يزال 18 معهدا قيد التنفيذ بقرض من الصندوق السعودي للتنمية بتكلفة 50 مليون دولار ، فضلا عن معهد البوليتكنك (معهد متعدد التقنية) بامانة العاصمة والذي يجري تنفيذه بقرض من البنك الاسلامي للتنمية باكثر من تسعة ملايين دولار.

وفيما يخص التجهيزات لمعاهد قائمة وجديدة اشار وزير التعليم الفني والتدريب المهني الى انه تم اعتماد مليارا و500 مليون ريال في موازنة 2007م لهذا الغرض.. مؤكدا حرص وزارته التوسع في البنية المؤسسية للتعليم الفني والتدريب المهني من خلال انشاء العديد من المؤسسات التدريبية الجديدة لتشمل كافة محافظات الجمهورية وفقا لاحتياجات التنمية، بالاضافة الى تبني انظمة تعليمية جديدة ترمي إلى إيجاد التعليم الفني والتدريب المتوسط والقصير المواكب لاحتياجات سوق العمل وتطوراته بهدف خلق فرص عمل وبيئة مناسبة للاستثمار وجذب الشباب وتشجيعهم للانخراط في منظومة التعليم الفني والتدريب المهني وإصلاح نظام التعليم الفني ودعم وتشجيع الفتاة للأنخراط بهذا النوع من التعليم وبما يكفل إعداد عمالة فنية ماهرة ومدربة تحقق اهداف التنمية وتلبي احتياجات سوق العمل والمحلية والاقليمية.

وكانت الخريجة ريام ناصر عبدالحبيب من كلية المجتمع بعدن قد اشارت في كلمتها الى ان حضور فخامة رئيس الجمهورية وتكريمه الخريجين يؤكد حرص فخامته الدائم على تشجيع المتفوقين في مجالات العلم والمعرفة المتنوعة كما يعبر عن اهتماماته وتوجهاته في بناء اليمن الجديد بناءً علميا وبأياد يمنية مؤهلة ومتخصصة... فيما أعرب الخريج عبد المحسن الحدا من المعهد الفني والتقني بمأرب، في كلمة له، عن تقديرالخريجين والخريجات للرعاية والاهتمام التي يحظى بهما شباب اليمن من قبل فخامة رئيس الجمهورية المتمثلة في تشييد المعاهد الفنية والمهنية والتقنية وكليات المجتمع.. مشيرا إلى أن ما اكتسبه الخريجون خلال دراستهم النظرية والعملية، من مهارات في مختلف التخصصات، ستكون رافدا حقيقيا لمتطلبات سوق العمل وعملية التنمية بشكل عام.

كما القى الشاعر الشعبي احمد صغير سليمان قصيدة نالت الاستحسان، وقدم خلال الحفل اسكتشاً تمثيليا هادفا عكس النظرة التي اصبح ينظر بها المجتمع للملتحقين بمجالات التعليم الفني والمهني والفرص المتاحة امامهم للحصول على عمل.

وفي نهاية حفل التكريم قام فخامة الأخ الرئيس ونائبه بتوزيع الشهادات والجوائزا لتقديرية على اوائل الخريجين والخريجات من المعاهد الفنية والمهنية وكليات المجتمع ومن مختلف التخصصات.

حضر الاحتفال الاخوة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء وعبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى وعدد من الاخوة مستشاري رئيس الجمهورية والوزراء واعضاء مجلسي النواب والشورى وقيادات منظمات المجتمع المدني.

التأكيد على اهتمام الدولة بالثروة السمكية والحفاظ عليها من الاصطياد العشوائي

الترحيب بكل الاستثمارات والمستثمرين المحليين دون استثناء

الزوابع والفقاقيع الإعلامية لن تؤثر على وحدتنا الوطنية والاستثمار

إبراهيم الحجري:

القيادة السياسية وضعت التعليم الفني والمهني ضمن أولويات برنامجها الانتخابي

مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور

إقرار مواصلة دور المؤسسة الاقتصادية في توفير المواد الغذائية الأساسية ومنحها تسهيلاً مالياً بمبلغ 40مليون دولار

الاطلاع على الآليات التنفيذية لتوجيه الرئيس بشأن استيعاب خريجي الثانوية العامة للعام الجاري لتأدية الخدمة الوطنية

صنعاء / سبأ :

اقر مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس مواصلة دور المؤسسة الاقتصادية اليمنية وتعزيزه لتوفير المواد الغذائية الاساسية وخاصة مادتي القمح والدقيق وفق خطة توزيع تكفل تغطية كافة المناطق في الجمهورية ووصولها الى المستهلك بالسعر المحدد.

ووجه المجلس بتقديم تسهيلات بنكية للمؤسسة بمبلغ اربعين مليون دولار اضافة الى التسهيل الذي سبق منحه للمؤسسة بمبلغ عشرة ملايين دولار .. وكلف وزارة الصناعة والتجارة بالاشراف على تعاقدات المؤسسة الاقتصادية في اطار التسهيلات المقدمة وكذلك خطة التوزيع .

وأكد المجلس على المؤسسة متابعة توفير مادتي القمح والدقيق والاحتفاظ بمخزون احتياطي مناسب، واقر بهذا الخصوص ادراج مشروع نقل وتوسعة صوامع الغلال المملوكة للمؤسسة الاقتصادية في عدن ومشروع انشاء واقامة صوامع للغلال في الصليف بمحافظة الحديدة ضمن مصادر التمويلات والتسهيلات الخارجية.

واطلع المجلس على التقرير الاولي للاخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والاخ وزير الدفاع حول الاليات التنفيذية لتوجيه فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشأن استيعاب خريجي الثانوية العامة للعام الجاري وتمكينهم من تأدية خدمة الدفاع الوطني بالاستناد الى قانون الدفاع الوطني.

واقر المجلس تشكيل لجنة برئاسة الاخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية لتحديد كافة المتطلبات المادية والفنية لتحقيق تلك الغاية بما في ذلك تعديل القانون اذا ما استدعت الحاجة ومواكبة المتغيرات والتطورات التدريبية والتأهيلية التي شهدها قطاع القوات المسلحة والامن.

ووافق المجلس على مشروع قانون السجل العقاري واحاله الى الأخوين وزير الشؤون القانونية ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة التخطيط العمراني لإستيعاب الملاحظات وإعداد المشروع بصيغته النهائية تمهيدا لإحالته الى مجلس النواب لإستكمال الإجراءات الدستورية.

ويهدف القانون الذي يضم مائة وواحداً وستين مادة الى تنظيم وتسجيل حقوق الملكية العقارية والحقوق العينية الأخرى وفقا لنظام التسجيل العيني للوصول الى إعطاء قوة ثبوتية قاطعة وحجية مطلقة أمام الكافة وإستقرار الملكيات والحقوق العينية والحد من المنازعات العقارية وتدعيم إستقرار الأمن الإقتصادي والإجتماعي المشجع للإستثمار والإئتمان العقاري.

وشكل المجلس لجنة برئاسة الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية لاعداد مقترح بشأن إعادة هيكلة الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بما يلبي المهام المناطة بها بما في ذلك مهام السجل العقاري على أن تقدم اللجنة مقترحها الى مجلس الوزراء للمناقشة والإقرار في اجتماع قادم.

ووافق المجلس على مقترح محافظ البنك المركزي اليمني بشأن تعديل المادة (6) من القانون رقم (21) لسنة 1996م الخاص بالمصارف الإسلامية وإلغاء المادة (26) من القانون نفسه.. ووجه بإحالة مشروع التعديل والإلغاء الى مجلس النواب لإستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة.

وسيتيح التعديل للبنك المركزي السماح للبنوك الإسلامية في الخارج والبنوك التجارية العاملة في الجمهورية فتح فروع لها أو نوافذ للعمل وفقا للشريعة الإسلامية ووفقا للشروط والمعايير والضوابط التي يضعها البنك المركزي اليمني الى جانب إفساح المجال أمام مساهمة غير اليمنيين أفراداً وهيئات أو مؤسسات أو شركات أو مصارف في رأس مال أي بنك ينشأ بحكم هذا القانون.. فيما تتعلق المادة التي تم إلغائها بالإمتيازات والإعفاءات الواردة في قانون الإستثمار والتي تمنح للمصرف المرخص له.

واطلع المجلس على مذكرة الاخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي حول الاجراءات الخاصة بتفضيل نظام الغرفة الواحدة للتخليصات الجمركية والاعفاءات والتأشيرات للجهات المانحة في اليمن .

ووافق المجلس بهذا الشأن على تنفيذ نظام الغرفة الواحدة بديوان وزارة المالية إنطلاقا من إرتباط أكثر الاجراءات بالمصالح التابعة لها وذلك لما فيه تفادي التأخير في عملية التخليصات

والاعفاءات وسرعة معالجة الاشكالات العالقة مع الجهات المانحة بما يحقق الاستقلال الامثل وزيادة المساعدات التنموية لبلادنا .

كما اطلع المجلس على تقرير الا خ نائب رئيس الوزاراء للشؤون الاقتصادية بشأن نتائج التفاوض والتوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية القرض المقدم لبلادنا من الصندوق الدولي للتنمية

الزراعية (إيفاد) لمشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية المكون الثالث المرتكز على التنمية الريفية الانتاجة.

ويشتمل المشروع على بناء قدرات المجتمعات المحلية الريفية وتشكيل مجموعات المنتجين الريفيين وكذا تنفيذ مشاريع بنية تحتية خدمية وتسويقية (إنتاج نباتي وحيواني) الى جانب تمويل

خدمات التمويل الريفي من خلال الاقراض الصغير وتنمية وتوقية مؤسسات الادخار والاقراض الريفي وغيرهما من الجوانب المؤسسية المرتبطة بتطوير التنمية الانتاجية الريفية.

ويبلغ قيمة القرض ستة عشر مليوناً وستمائة الف دولار ستخصص لتغطية الفجوة التمويلية للمشروع الممول من الحكومة والبنك الدولي.

وناقش مجلس الوزراء مذكره الاخ وزير الزراعة والري حول الالية الخاصة بتشجيع زراعة الحبوب في كل من الجوف ومأرب وبيحان وحضرموت واي مناطق اخرى يمكن زراعة الحبوب فيها على مستوى الجمهورية والدراسة التى أعدتها الوزارة لتطوير انتاج المحاصيل الحقلية لحبوب البقوليات في الجمهورية بأجمالي مساحة تبلغ 270 الف هكتار بنظام الزراعة المروية والزراعة المطرية.. ووجه المجلس وزارة الزراعه والري

إجتماع مجلس الوزراء/ارشيف

يحيي التجاوب الكبير للمواطنين من أبناء الضالع الرافضين الاعمال الشغب والتخريب

إدانة الأعمال العدائية تجاه المواطنين ومصالحهم والأمن والسكينة العامة في المحافظة

في ضوء مناقشته للموضوع اعادة عرض الالية بعد استيعاب الملاحظات المقدمة بشأنها على المجلس في اجتماع قادم .

وشكل المجلس لجنة وزارية ومن الجهات ذات العلاقة برئاسة الاخ وزير الخارجية لمراجعة دراسة تقرير الاخ وزير شؤون المغتربين المتضمن التوصيات والمقترحات لمعالجة قضايا ومشاكل المغتربين الى جانب امكانية فتح مكاتب لوزارة شؤون المغتربين في بلدان الاغتراب على ان تقدم اللجنة تقريرا بنتائج اعمالها الى المجلس في اجتماع قادم للمناقشة واتخاذ القرارات اللازمة المعززة لدور الدولة في رعاية المغتربين وتفاعلها المستمر مع تطلعاتهم وقضاياهم في كافة الجوانب.

ووافق المجلس على المشروع المقدم من الأخ وزير الدولة أمين العاصمة بشأن نظام التسمية والترقيم لاحياء وشوارع ومباني امانة العاصمة.. وشكل لجنة عليا برئاسة أمين العاصمة وعضوية المعنيين في الأمانة لمراجعة واعتماد مخططات التقسيم للاحياء والحارات المرفوعة اليها وفقا لهذا النظام، وكذا مقترحات التسمية للقطاعات والاحياء والحارات والشوارع واعتماد مخططات التسمية الرقمية وكذا البت في الشكاوي التي قد تنشأ عند تنفيذ المشروع.

ووافق المجلس على محضر اجتماعات الدورة الرابعة للجنة الوزارية اليمنية – الأثيوبية المشتركة التي عقدت في أديس أبابا خلال الفترة 16 20- أغسطس الماضي.

وتضمن المحضر المقدم من الأخ وزير الخارجية، الوثائق التي تم التوقيع عليها بين الجانبين خلال هذه الدورة لتطوير التعاون الثنائي خلال الفترة القادمة والتي شملت قطاعات التجارة والشباب والرياضة والصحة العامة والالغاء المتبادل للتأشيرات لحاملي الجوازات الدبلوماسية والخاصة والمهمة وفي مجالات المواصفات والمقاييس وضبط الجودة والاستثمار والثقافة والسياحة وغيرها من المجالات.

وقد أكد المجلس على جميع الوزراء المعنيين التنفيذ كل فيما يخصه ورفع تقارير دورية حول مستوى التنفيذ أولا بأول.

ووافق المجلس على تعديل نص الفقرة (1) من قراره رقم (133) لعام 2006م بشأن الموافقة على انضمام اليمن إلى إتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية.

حيث أكد التعديل الموافقة على الانضمام مع التمسك بالاستثناءات والتحفظات والحقوق التي نصت عليها المادة (21) من الاتفاقية والمفصلة في ملحق الاتفاقية الخاصة بالبلدان النامية.

وكلف المجلس وزيري الثقافة والخارجية بابلاغ الجهات المعنية بالموافقة النهائية بانضمام اليمن الى الاتفاقية على ضوء هذا التعديل.

واستمع المجلس الى تقرير الاخ نائب رئيس الوزارء وزير الداخلية بشأن اعمال الشغب والتخريب التي حدثت يوم أمس في محافظة الضالع وما نجم عنها من اضرار بالمصلحة العامة والخاصة وسقوط عددا من الضحايا وإتلاف للمتلكات واقلاق لأمن وسكينة المواطنين ..وأوضح التقرير مجريات تلك الاحداث وتنائجها المؤلمة التي تسيئ للحرية والديمقراطية وللأمن والاستقرار في المحافظة.

وشدد المجلس بهذا الخصوص على تحمل المجلس المحلي بالمحافظة مسؤوليته الكاملة تجاه استقرار الاوضاع في المحافظة بما في ذلك استكمال كافة جوانب التحقيق في كل ما حدث وأتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة تجاه كل من تسبب في ارتكاب اعمال الشغب والتخريب وإعادة الامور الى نصابها.

وأدان مجلس الوزارء تلك الاعمال العدائية تجاه المواطنين ومصالحهم والامن والسكينة العامة في المحافظة ..وحيا عاليا التجاوب الكبير والمسؤول الذي أبداه المواطنون من ابناء المحافظةوحرصهم وتعاونهم على تأكيد الامن والاستقرار ورفضهم الواعي لأعمال الشغب والتخريب التي تستند الى الفكر الفوضوي الغوغائي وتضر بشكل كبير بمسيرة التنمية والبناء وبالامن والاستقرار والسكينة العامة للمجتمع.

وفيما يتعلق بفعليات الاخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير الاخ وزير الخارجية حول مشاركته في اجتماعات الدورة العادية الـ128 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية المنعقد بمقر الامانة العامة بالقاهرة يومي 4و5 سبتمبر الجاري وعلى تقرير الاخ وزير الصناعة والتجارة بشأن نتائج اعمال الدورة ال80 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على مستوى الوزراء المنعقد في القاهره في السادس من الشهر الحالي..

رفع مجلس الوزراء برقية تهنئة إلى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمناسبة قدوم شهر رمضان المبارك . حيث عبر المجلس عن أسمى التهاني وأطيب التبريكات لفخامته وكافة أبناء الشعب اليمني وأبناء الأمة العربية الإسلامية بهذه المناسبة الدينية العظيمة .. سائلا المولى عز وجل ان يجعله شهر خير ويمن وبركة ومغفرة على جميع المسلمين وان يعيده بالمزيد من المحبة والتلاحم والتعاضد والتقارب والتآخي.

ونوه المجلس في برقيته الى المعاني والأبعاد والدلالات الدينية والإنسانية والروحية لهذا الشهر المبارك والذي ينبغي ان تسود فيه قيم وخصال المحبة والألفة والتكافل بين أفراد المجتمع.

وحث المجلس جميع المسؤولين التنفيذيين والمحليين ورجال الأعمال المساهمة الفاعلة في تعزيز روح التعاضد والتكافل والتكامل وتلمس هموم ومتطلبات الفقراء وترجمة المقاصد الروحية والإنسانية والأخلاقية لهذا الشهر الفضيل وتجسيد قيم التعاون ومكارم الأخلاق في الواقع المعاش في تشجيع الأجواء الروحانية للشهر الكريم.